بعض الأحيان، وقد يكوّن جزءاً أصيلاً فيها في أحيان أخرى.

حتى تكتمل الإجابة عن هذا السؤال المتعلق بكيفية فهم الواقع سنضرب مثلاً بواحد من أهم الموضوعات المطروحة بقوة على الساحة العربية والإسلامية المعاصرة؛ وهو موضوع الإصلاح السياسي، وسنرى من خلال مقاربة هذا الموضوع كيف يمكن الوصول إلى فهم أفضل لظاهرة واقعية معاشة، وذلك من خلال التركيز على المفاصل الموضوعية الآتية:

● ما هي النقطة المرجعية للإصلاح تاريخياً؟ أي على أي نموذج سيتمّ الإصلاح؟ هل يكون الإصلاح بالعودة إلى الأصول التي تمّ التخلي عنها، أم إصلاح بالتخلي عن تلك الأصول؟ أي ما هو الإطار الزماني للإصلاح؟

لأن الإصلاح في جوهره يعني أن هناك حالة فاسدة أو غير سوية، فمتى ظهرت هذه الحالة؟ وماذا كان قبلها؟ ومنذ متى بدأ الفساد يدب في الواقع العربي؟ وما هي أسس الفساد الحادث؟ وكيف تطوّرت حالة الفساد هذه؟ وما هي محطاتها الكبرى؟ وكيف يمكن فهم الوضع الحالي حتى نستطيع تشخيص العلاج؟

● إصلاح من؟ أي من هو المقصود بالإصلاح؟ هل هو العالم العربي؟ أم العالم الإسلامي؟ أم دولة من الدول؟ وهنا يثار السؤال لماذا طرح موضوع الشرق الأوسط الكبير باعتباره إطاراً للإصلاح؟ وهل هذا الإطار المكاني هو الإطار الأمثل؟ ولماذا لم يكن العالم العربي؟ أو العالم الإسلامي؟ أو العالم الثالث؟ أي ما هي البيئة المكانية والإطار الجغرافي للإصلاح؟ وما هي العلاقة بين مكوّنات هذا الإطار؟ وهل هناك أوجه

تشابه كافية لجمع هذه الدول في إطار واحد؟ ولماذا هذه الدول بالتحديد وليس غيرها؟ لماذا لم تضف دول مثل أرمينيا أو إريتريا أو إثيوبيا أو غيرها؟

● إصلاح ماذا؟ أي ما هي القطاعات التي تحتاج إلى الإصلاح؟ وهل هذه القطاعات هي فعلاً سبب الفساد؟ أو هي الأساس الذي إذا ما تمّ إصلاحه سوف يصلح باقي البناء؟ ولماذا هذه القطاعات أو المجالات بالتحديد وليس غيرها؟ لماذا يتم البدء بقطاع التعليم وليس بقطاع الاقتصاد؟ ولماذا يتم البدء بالتعليم الديني وليس التاريخ؟ أو الرياضيات؟ أو العلوم؟ ولماذا يتمّ الإصلاح من خلال الاستبدال وليس من خلال التأصيل والانطلاق من الذات؟ وما هي المجالات الأحق بالبدء؟ وما هو أصل الداء حتى نستطيع أن نقدم العلاج الذي يقضي على المرض لا العرض؟

● ما هي أسس عملية الإصلاح ومنطلقاتها؟ هل هي عملية إصلاح؟ أم عملية تبديل وتغيير واستبدال ثقافة بأخرى وتاريخ بآخر وهوية بأخرى؟ ما هي المسلّمات التي يجب أن ينطلق منها الإصلاح؟ أليس الإصلاح مشتقاً من المصلحة والصلاح؟ وما هي دلالات هذه الأسس؟ وإلى أين تقود عملية الإصلاح؟ وهل يمكن تحقيق الإصلاح من دون إطار مرجعي معرفي وفكري يحدّد وجهة هذه العملية واتّجاهها؟

● هل الإصلاح عملية «جوانية» أم «برانية»؟ أي هل هي نابعة من الذات أم مفروضة من الخارج؟ وما هي مصالح الطرف الدولي الذي يدفع إليها بشدّة؟ وما هي أهدافه؟ وما هي خلفياته ومسلّماته المتعلقة بعملية الإصلاح؟ ولماذا لا يتمّ

تحديد «أجندة» الإصلاح طبقاً للحاجات الداخلية وليس للمصالح الخارجية؟

● هل يقوم بالإصلاح من قام بالإفساد؟ أي هل يمكن أن يتحقق الإصلاح على الأيدي نفسها التي ساهمت في الوصول إلى الحالة التي تحتاج إلى إصلاح؟ هل يمكن أن نعهد بعملية الإصلاح للكفاءات البشرية التي كانت هي نفسها من قادت الأمة إلى الحالة التي وصلت إليها؟ ما هي العلاقة بين الإصلاح والمصلح؟ ما هو دور العنصر البشري في تحقيق الإصلاح؟

تلك الأسئلة تقود الباحث إذا ما أجاب عنها إلى الوصول إلى حالة أكثر اقتداراً وفاعلية في تحليل الواقع السياسي، والوصول إلى درجة أعلى من الفهم، والإحاطة بمختلف عناصره ومتغيراته، ولعل معالجة موضوعات وظواهر أخرى بالمنهج نفسه تقرّب إلى الأذهان بدرجة أكبر دلالة التحليل السياسي وفائدته في فهم الواقع المعاصر بصورة تؤدي إلى حسن التعامل معه وتحقيق المصلحة فيه.

خلاصة القول إن هذه الدراسة ما هي إلا معالجة لواحد من أهم العلوم الاجتماعية من منظور المثقف العام أو القارئ غير المتخصّص في علم السياسة، لذلك جاءت في صورة حكائية وليس أكاديمية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. وختاماً نرجو أن يفيد بها القارئ، وتكون إضاءة لتحقيق رؤية أفضل لواقع أمتنا، ومقدّمة لفهم أكثر عمقاً للظواهر السياسية في واقعنا.. فهم يحقّق السداد في الرؤية، والإصابة في الفعل.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

المراجع

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. ط ٣. تحقيق علي عبد الواحد وافي. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٨١.

أبو فارس، محمد عبد القادر. **النظام السياسي في الإسلام**. الكويت: مطبوعات الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية؛ دمشق: دار القرآن الكريم، ١٩٨٤.

أبو الفضل، منى عبد المنعم. **الأمة القطب: نحو تأصيل منهاجي لمفهوم الأمة في الإسلام**. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨٢.

إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. **النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر**. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨٩.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة ١٥ ـ ١٨ يناير ١٩٨٨. إعداد وتقديم مصطفى كامل السيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.

تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي (ندوة). تحرير عبد المنعم سعيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.

الجابري، محمد عابد. **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢.

خليل، فوزي. **دور أهل الحلّ والعقد في النموذج الإسلامي للنظام السياسي**. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦.

رضا، محمد جواد، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

زكي، رمزي. **فكر الأزمة: دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٨.

سلامة، غسان، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. منسق الدراسة ومحرر الكتاب سعد الدين إبراهيم. بيروت: مركز دراسات الوخدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

الشاوي، توفيق. **فقه الشورى والاستشارة**. القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٩٢.

صالح، عطا محمد وفوزي أحمد تيم. **النظم السياسية العربية المعاصرة**. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٨. ٢ ج.

صايغ، يوسف. **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

عارف، نصر محمد. **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي ـ النظرية ـ المنهج**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.

ـــــ . **التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣.

ـــــ . **في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل**. تقديم منى أبو الفضل. واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤.

ـــــ . **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**. هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤.

عبد الفضيل، محمود. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

عبد المجيد، أحمد فؤاد عبد الجواد. **البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث: دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

غانم، إبراهيم البيومي. **الأوقاف والسياسة في مصر**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨.

غليون، برهان. **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

قاسم، محيي الدين محمد. **السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث**. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٧.

قرعوش، كايد يوسف محمود. **طرق انتهاء ولاية الحكام في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧.

لجنة الجنوب. التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

متولي، عبد الحميد. **الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٧.

المسيري، عبد الوهاب. **إشكالية التحيّز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد**. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦.

المنوفي، كمال. **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٧٨.

موسى، محمد يوسف. **نظام الحكم في الإسلام**. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٣.

النبهان، محمد فاروق. **نظام الحكم في الإسلام: دراسات تتضمن معالم النظام السياسي الإسلامي ومصادره والسلطات العامة فيه**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٤.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

من الكتاب السابق، ص 69.

الفصل الثاني

العلوم الاجتماعية والواقع الفكري عند المسلمين

أبو بكر أحمد باقادر(*)

مقدمة

يُعتبر ابن خلدون، مع صفوة من العلماء الذين تناولوا بعض موضوعات التاريخ الاجتماعي أو الثقافي الإسلامي من أمثال المقريزي وابن فضل الله العمري وغيرهما، من أوائل روّاد فلسفة التاريخ، وممّن اهتموا بدراسة حالة المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وشهدت الساحة الفكرية في الغرب في القرن الثامن عشر والتاسع عشر جدلاً واسعاً حول القضايا نفسها، سعت فيها ثلة من المفكرين ممن اهتموا بفلسفة التاريخ وواقع المجتمع الاقتصادي والسياسي لأن تقدّم تصورات ومفاهيم مهدت بشكل واضح لظهور العلوم الاجتماعية في

(*) أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة.

صورتها التي ظهرت بها في بداية القرن العشرين. من أبرز هؤلاء فلاسفة ومصلحون فرنسيون وإنكليز وألمان من أمثال هوبس ولوك وروسو وكونت وسبنسر وغيرهم كثيرون. ومع نهاية القرن التاسع عشر أخذت الجهود تتبلور في السعي إلى تأسيس منظومات فكرية شكلت بدايات أو بواكير إمكانية ظهور علوم تدرس المجتمع.

أولاً: الروّاد المؤسّسون لعلم الاجتماع

تبقى الريادة في أعمال مجموعة بارزة من المفكرين والعلماء الفرنسيين والألمان وبعدهم ثلة من الأمريكيين والإنكليز ممن يُعزى إليهم بناء علم الاجتماع وتأسيسه في صورته القائمة اليوم، والتي لا تزال متأثرة بمفاهيم هؤلاء الروّاد وأطروحاتهم. وهؤلاء الروّاد ليسوا بالأهمية نفسها من حيث حجم التأثير وعمقه. ويمكننا الحديث بشكل إجمالي وعام عن ثلاثة أنواع من الرواد:

- روّاد تشكلت التيّارات والاتجاهات النظرية حول أطروحاتهم، وأهمّ هؤلاء: ماركس ودوركهايم وماكس فيبر.

- روّاد أثروا في بلورة وتفصيل المدارس النظرية والأطروحات الاجتماعية التي شكلت عدداً كبيراً من مفاهيم علم الاجتماع الحديث، ومن هؤلاء: تونيز وجورج زيمل وجورج هربرت ميد وكولي وباريتو وغيرهم.

- نقّاد ومطوّرو المدارس النظرية الحديثة من أمثال بارسونز وبيتر بلاو وزايتن وغولدنر وبارك ورلمايت وغيرهم كثير.

والذي لا جدل فيه أن روّاد المنابع الذين يعود إليهم قصب السبق في بلورة وظهور علم الاجتماع الحديث هم روّاد الجيل الأول.

١ ـ كارل ماركس

تَصبُّ كتابات كارل ماركس وتحليلاته في دراسة المجتمع الرأسمالي والعلاقة بين أسلوب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، ومن ثمّ ظهور الأيديولوجيات والصراع الطبقي، وكيف أن أساليب إنتاج معيّنة تشكل ليس فقط العلاقات الإنتاجية، ومن ثم الاجتماعية، وإنما تشكل كذلك صورة الإنسان وقيمه وتصوراته عن ذاته وعلاقاته بمن ومع من حوله، ومن ثمّ حديثه عن قضايا الاغتراب والتشيؤ وقيمة السلعة التي يجد الإنسان الحديث نفسه ضحية لها، وكيف أن هذه التحولات المادية والإنتاجية تُعيد صياغة مفهوم الإنسان وعلاقاته بالكون والحياة. ولعلّ مفاهيم «الاغتراب» و«التشيؤ» و«الأزمات الدورية» و«الصراع الطبقي» وغيرها من أفكار محورية تناولها ماركس في دراساته وأبحاثه تشكّل بعض أهم المفاهيم الأساسية في تشكل ليس فقط الفكر الحديث في مجال العلوم الاجتماعية، وإنما في أشكال التفكير الحديث كافة. وتأثير ماركس في علم الاجتماع بارز واضح، حتى قيل إن هذا العلم عالة على أفكاره، وإن الانتقادات والتطوّرات التي جرى إبداعها أغلبيتها تشكل حواراً مع «خيال ماركس».

صحيح أن فكر ماركس لم يقتصر فقط على الدوائر الأكاديمية والفكرية، وإنما تمّ تبنّيه في دوائر سعت إلى تطبيقه في شكل سياسات وحكومات وأنظمة، لكن ما تؤكده الدراسات العلمية هو ضرورة الفصل بين الأمور، ومن ثمّ تناول ماركس بوصفه عالماً ومفكراً قدّم العديد من التصوّرات والمفاهيم العلمية التي يجب أن تُدرس في إطارها، علماً بأن العديد من أفكار

ماركس وأطروحاته قد تمّ تطويره، بل إعادة صياغته في أشكال جديدة، وجلّ نبوؤاته لم يتحقق!

٢ ـ إميل دوركهايم

يعدّ دوركهايم المؤسس الرئيس لعلم الاجتماع بالمعنى الأكاديمي والجامعي، إذ بفضل جهوده، وإصراره على أن الدراسات الاجتماعية تختلف نوعياً عن الدراسات الفلسفية والنفسية، وعمله على تأسيس كرسي لعلم الاجتماع في الأكاديمية الفرنسية ظهر علم الاجتماع في شكل مؤسسي. وسعى دوركهايم منذ البداية إلى التنظير للظاهرة الاجتماعية، مؤكداً أنها شيء ملموس مستقلّ عما حولها، ويمكن قياسها وهي تفرض تأثيرها وحضورها. وفي كتابه **قواعد المنهج** سعى إلى إبراز «المنهجية العلمية» في دراسة الظواهر الاجتماعية انطلاقاً من مفهومه للوضعية. ولعلّ دراسته لظاهرة «الانتحار» التي نحا فيها منحى «اجتماعياً» بعيداً من الجوانب النفسية، إنما تشكل مثالاً نموذجياً لكيفية الدراسات التي سعى دوركهايم إلى تأكيدها. لكن تبقى دراسته عن **تقسيم العمل الاجتماعي** التي نَظَّرَ فيها لفكرته عن تحوّلات المجتمع الحديث من مجتمع التكافل والعلاقات الحميمة إلى المجتمع الصناعي الحديث الذي يفرض ألواناً جديدة من المفاهيم والقيم والأخلاق، الإسهامَ الأبرز له. ويُعدّ نقده أطروحة ليفي ـ بروهل حول ما عرف بـ «الأديان البدائية» في كتابه **الأشكال الأولية للممارسات الدينية** من أهم الأطروحات الاجتماعية حول مسألة الدين والمجتمع والفكر الاجتماعي الحديث. ولا تزال أطروحات دوركهايم وأفكاره موضع عناية، وإن كانت الدراسات الاجتماعية قد تجاوزت العديد من نتائجه!

ومفاهيم من مثل «تقسيم العمل الاجتماعي» و«التضامن الآلي والعضوي» و«العقل والضمير الجمعي» و«أنواع الانتحار المختلفة» وغيرها لا تزال رائجة ومؤثرة في الكتابات الاجتماعية الحديثة والمعاصرة. وتُعدّ أفكار دوركهايم من الأفكار المحافظة الداعية للإبقاء على الأوضاع القائمة. ويميل إلى اعتبار اللاتوازن حالة موقتة يعود بعدها التوازن والنظام إلى حالة من الاستقرار. تسمى المدرسة التي أقامها «المدرسة الوظيفية»، انتشرت بشكل واسع بين علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا (علم الإنسان)، لكن مدرسته واجهت بعد تطوّرها العديد من الانتقادات. وعلى الرغم من محاولات التصحيح وإعادة الصياغة التي أشهر من قام بها تالكوت بارسونز وميرتون، إلا أن المدرسة، وإن كانت لا تزال قائمة في بعض الأوساط الأكاديمية العربية، وربما في بعض الأوساط العالمية، تعدّ من المدارس غير الرائجة أو المرفوضة علمياً.

٣ ـ ماكس فيبر

أما الرائد الثالث فهو ماكس فيبر، وهو صاحب أفكار ومفاهيم وأطروحات غاية في الأهمية والراهنية. ولا تزال مدرسته وأفكاره تلقى اهتماماً واسعاً، ولعلنا لا نبالغ إن قلنا إن علماء الاجتماع المعاصرين يعيدون اكتشافه واكتشاف أفكاره. وتُعدّ دراساته في الاقتصاد والمجتمع نقداً عميقاً لأفكار كارل ماركس، وبالذات في الجدل الذي دار حول قيام المجتمعات الصناعية وظهور الرأسمالية باعتبارها أسلوباً للإنتاج وتشكيل العلاقات الاجتماعية. وأعطى ماكس فيبر دوراً كبيراً للقيم والمعتقدات الدينية في تأسيس وظهور الرأسمالية، على عكس ماركس الذي

اهتمّ فقط بالعوامل المادية في هذا المضمار. ويُعَدُّ كتاب **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** من أبرز أعمال فيبر وأكثرها تأثيراً في الفكر الاجتماعي الحديث. وفي كتابه هذا أكد أن القيم الدينية التي قام بها رجال الدين الذين راموا إصلاح الكنيسة الكاثوليكية انعكست في قيم وأخلاق العمل عندهم التي أثرت بالنتيجة في تكوّن الروح التي تأسست عليها وظهرت من رحمها الرأسمالية. وقام فيبر، نفسه، بمراجعة نظرية قارن فيها قيم أديان اليهود والصين والهند ومقتطفات من قيم المسلمين ومعتقداتهم «ليبرهن» على أن هذه الأديان، وإن توافرت لها معظم الأسباب الكفيلة بقيام الرأسمالية وتأسيسها، إلا أنها لم تنجح في ذلك، وكانت قيم المذهب الكلفاني هي المحفّز لذلك الظهور.

بالإضافة إلى أطروحته هذه، قدم فيبر رؤى ومفاهيم دقيقة لدراسة علم الاجتماع الديني، موضحاً بنية التراتبية لرجال الدين، وأثر ذلك في تصرفاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع. وكذلك أوضح كيف أن المؤسسة الدينية مؤسسة محافظة لا تميل إلى التغيير، وأن التغيير فيها يأخذ منحى جذرياً. ويُعدّ فيبر من أبرز علماء الاجتماع الذين نظّروا وقدّموا مفاهيم نظرية تفصيلية حول السلط والنفوذ والنظام، انطلاقاً من تصورات مفاهيمية تتعلق بما سمّاه الفعل الاجتماعي الذي ينقسم عنده إلى أربعة أنواع، ينتج منها ثلاثة أنواع من السلطة أو النفوذ التي تؤدي بالتالي إلى ثلاثة أنواع من البيروقراطية هي: البيروقراطية الكاريزماتية والتقليدية والعقلانية. وأسهب فيبر في توضيحها وضرب الأمثلة عليها من تاريخ الأمم وتجاربها.

ولقد اهتم فيبر كثيراً بما يمكن تسميته فلسفة العلوم الاجتماعية، وبالذات في جانبها المنهاجي. وطوّر العديد من

المفاهيم والقضايا التي أصبحت من ركائز علم الاجتماع الحديث، لعل من أبرزها مفهومَي «النموذج المثالي» و«الحياد والموضوعية». وقدّم في هذا الخصوص تصوّرات تعكس ما يمكن تسميته بالمدرسة الألمانية في دراسة مناهج العلوم الاجتماعية، حيث يرى ـ مع غيره ـ أنها تختلف من حيث النوعية عن مناهج العلوم الطبيعية، فما يسعى إليه عالم الاجتماع ليس الوصول إلى قواعد عامة أو قوانين أو سنن لدراسة المجتمع، إذ ربما كان ذلك مستحيلاً، وإنما ـ في نظره ـ غاية ما يتطلع إليه عالم الاجتماع هو «فهم» والقدرة على تفسير الظاهرة قيد الدراسة. وأبرز في كتابه **منهجية العلوم الاجتماعية** أفكاره هذه، وعرضها بشكل مفصل مفنداً ومنتقداً آراء مخالفيه.

أثرى فيبر علم الاجتماع بالعديد من المفاهيم التي أصبحت جزءاً مهماً من مخزون المشتغلين بهذا العلم، ومن هذه المفاهيم: «الأخلاق البروتستانتية» و«الكاريزما» و«النموذج المثالي» و«الفهم» و«البيروقراطية» و«الفعل والفاعل الاجتماعي» و«العقلانية» وغيرها. وربما كان أسلوب فيبر الأكاديمي الصارم ولغته الدقيقة الصعبة وأهمية ما طرح، من الأسباب التي أدّت إلى استخدام العديد من مفاهيمه وأطروحاته. هذا، وقد أسهم فيبر في تأسيس العديد من فروع علم الاجتماع الدقيقة، وقدّم إليها الأطر النظرية والمفاهيم الأساسية، ما جعل تأثيره كبيراً، كما أوضحنا.

وهكذا، يصبح بإمكاننا القول إن ماركس ودوركهايم وفيبر يشكلون مع زملاء لهم المؤسسين والروّاد الذين بلوروا علم الاجتماع الحديث. ونجم عن أساليبهم المختلفة ما يعرف بالمدارس النظرية.

ثانياً: المدارس النظرية في علم الاجتماع

يقصد بالمدرسة النظرية في علم الاجتماع مجموعة من التصوّرات والمنطلقات العامة التي تشكل زاوية التناول وأسلوب المعالجة ونوعية الأسئلة التي تتم عن طريقها دراسة ومعالجة الظاهرة قيد التحليل والدراسة. وكما ألمحت أنه مع جيل الرّواد في أجيال التأسيس هناك علماء آخرون أسهموا ـ وبحظ وافر ـ في بلورة نظريات هذا العلم ومفاهيمه، لكن بدلاً من تناول جهود كل واحد منهم على حدة سنركز على مدى إسهاماتهم من خلال جهودهم في بلورة المدارس النظرية.

تتعدّد المدارس النظرية، لكنّ أهمها الآتي:

١ ـ المدرسة الوظيفية

ترى أن المجتمع يشكل نسقاً متوازناً يقوم على أساس مجموعة من الأنظمة الفرعية التي يقوم كلّ واحد منها بوظيفة أو أكثر تسهم في تفعيل النسق، وفي حالة وجود تغيير في أحد الأنظمة، فإن النسق عندها سيواجه اللاتوازن، ويعمل متضافراً مع الأنظمة كلها على احتواء ذلك التغيير والعودة إلى حالة التوازن السابقة. ويعدّ دوركهايم المُنَظِّر الرئيس في هذه المدرسة، لكن قام علماء الأنثروبولوجيا من خلال دراساتهم الميدانية، وبالذات في المدرسة البريطانية بتطوير هذه المدرسة ودفعها إلى الأمام. وسعى إلى تطوير نماذجها النظرية عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز، وعمل على تجاوز الانتقادات الموجّهه ضدها ميرتون. وتُعد المدرسة الوظيفية اليوم من أكثر المدارس عرضة للنقد والتعريض. وتُعدّ تقريباً مدرسة مهجورة بسبب مواقفها

الأيديولوجية المحافظة، وعجزها عن التعامل مع ديناميات التغيّر والتحوّل في المجتمع الحديث، إضافة إلى أنها لا تقدم تفسيرات تعليلية أو سببية بقدر ما تقدم وصفاً يميل للغائية.

٢ ـ مدرسة الصراع

أما مدرسة الصراع، فإنها وإن انطلقت من أفكار وأطروحات ماركس في الأساس، إلا أن هناك بعض المنظرين الذين يمكن إدراج أعمالهم النظرية والميدانية داخل إطارها لم يلتزموا بالماركسية بشكل صارم. وعلى أي حال، الفكرة المحورية في هذه المدرسة تقوم على أساس أن الصراع والتنافس عبارة عن حقيقة جوهرية في العلاقات الاجتماعية، وأن المجتمع في حالة تشكل وصيرورة مستمرة من خلال التدافع والصراع بين الطبقات والفئات الاجتماعية، من ثمّ فإن ديناميات التغيّر والتحوّل هي الأساس وليس الاستقرار، على عكس ما دعت إليه الوظيفية. إذا ما تم إقرار ذلك يصبح السؤال: «كيف يمكن دراسة هذا الصراع ولمصالح من، وما هي الآليات الضروري توافرها لمعرفة أوجه الصراع والنتائج الاجتماعية المترتبة عليه؟». ويُعدّ موضوع «التدافع» أو تضارب المصالح والمواجهة المستمرة بين طبقات المجتمع المحرك الأساس لقوى التاريخ.

ينطلق أصحاب هذه المدرسة في دراساتهم الظواهر الاجتماعية كلها من زاوية الصراع والتنافس، ربما في البداية انطلاقاً من الفهم الداروينى للصراع والبقاء للأفضل، لكن بعد ذلك تطوّر الأمر من خلال استخدام مفاهيم «الطبقة» و«الوعي» و«الأيديولوجيا» وغيرها من المفاهيم إلى دراسة الأساليب والإجراءات المستخدمة في إدارة صراع المصالح هذا. وسعى

أنصار هذه المدرسة إلى تقديم تفسيرات تنسجم مع تصورهم للعلاقات التنافسية بين أفراد المجتمع عند دراسة معظم الظواهر الاجتماعية سواء أكانت في إطار الأسرة أم المجتمع الريفي أم الحضري أم غيرهما. ولا تزال مدرسة الصراع حيوية، وينتمي إليها العديد من الباحثين والدارسين على الرغم مما تواجه من انتقادات نظرية ومنهجية عديدة.

٣ ـ المدرسة التفاعلية الرمزية

تعدّ إسهامات فيبر فيها محورية. وتركز هذه المدرسة على أن فهم الأدوار المختلفة التي يجد فيها الفاعل الاجتماعي نفسه عندما يواجه ظرفاً اجتماعياً أو مواجهة ومن ثم عليه أن يتخذ حيال ذلك الظرف موقفاً غالباً ما يتحدد بناء على فهمه وتقديره لذلك الظرف وما قد يترتب عليه. وفي هذا المجال نجد أن أفكار جورج هربرت ميد أثرت كثيراً في تشكيل مفاهيم الدور والأنا والذات وتفاعلهما مع المجتمع ومتطلباته. وأسهمت هذه المفاهيم في تطوير مفهوم رمزية التفاعل الاجتماعي. وتولَّدَ عن هذه التصورات العديد من «المدارس» الفرعية التي لها التوجهات نفسها، لكنها تختلف في تفاصيل أساليب المعالجة من أمثال مدرسة التمثيل الاجتماعي التي قال بها إرفينغ غوفمان، ومدرسة الأثنوميتزولوجيا التي جاء بها غارفينكل، وأشكال عديدة مما عرف بـ «التفاعلية الرمزية».

بالإضافة إلى ذلك، تداخلت مع هذه المدرسة بعض التيارات الفلسفية من أمثال «المدرسة الظاهراتية» و«نظريات الأنساق» وغيرهما من «مدارس» نظرية سعت إلى دراسة الظواهر الاجتماعية انطلاقاً من السعي إلى مزيد من السبر والتحليل

والفهم والعمل على التوصل إلى المعاني التي يسقطها الفاعلون الاجتماعيون على أفعالهم وممارساتهم التي يقحمون بها في الظواهر قيد الدراسة.

ولقد ظهرت في الآونة الأخيرة مدارس جديدة، بعضها انتشر ثم لم يعد واسع القبول كما كان. ومن أهم هذه المدارس «المدرسة البنيوية» التي راجت أكثر ما راجت في فرنسا، وتحديداً في بعض الأوساط الماركسية، واهتمت بتقديم تحليلات اجتماعية في المجالات السياسية والثقافية، ويُعَد ألتوسير وبولانتزاس ورولان بارت وإلى درجة ما ميشيل فوكو وغيرهم من أبرز المنظرين لها. وهناك مدرسة قامت امتداداً لها، وربما على أنقاضها، تسمى «التفكيكية»، ويعد الفيلسوف الفرنسي دريدا أبرز منظِّر لها. ومن المدارس التي لاقت رواجاً ما عرف بـ «مدرسة التأويل» أو «الهرمونيطيقيا». ووجدت هذه المدرسة عمقها النظري والتحليلي وبالذات في مجال العلوم الاجتماعية عند الفيلسوف الألماني غادامير، وكذلك في أعمال أتباعه ممن يرون أن التأويل والتفسير والشرح تشكل أهم الأدوات لفهم جوهر الظواهر الاجتماعية. ولا تزال هذه المدرسة تلقى اهتماماً، لكنها ربما لصعوبة تناولها لا تزال على تخوم علم الاجتماع العام.

ومن المدارس الحديثة ما عرف بمدرسة «ما بعد الحداثة»، وكذلك مدارس «نقد الحداثة». ويُعدّ الفلاسفة الفرنسيون من رواد من نظّروا وشكّلوا مفاهيم هذه المدرسة من ناحية، ويعدّ أصحاب «مدرسة فرانكفورت النقدية» من أوائل من انتقد الحداثة الغربية وأهم وأبرز ما يعتورها من قصور وإشكاليات. وراجت مدرسة «ما بعد الحداثة» كثيراً في التسعينيات من القرن الماضي، وأصبحت تشكل واحدة من أهم معالم النظرية والدرس الاجتماعي العام.

وتزامن مع ظهور هذه المدرسة مدرسة «التعددية الثقافية» التي يُعد إدوارد سعيد من أبرز المُنَظِّرِينَ لها. وخرج من رحم تصوراته النظرية والمنهجية وعلى هامش نظرية «ما بعد الحداثة» ما عرف بمدرسة «الخطاب ما بعد الكولونيالي» (الاستعماري) الذي انبرى فيه ثلة من الدارسين للنظريات والمناهج الاجتماعية ممن تعود أصولهم إلى آسيا وأفريقيا بنقد الحداثة والتجربة التحديثية الغربية، وكيف أنها ولدت شرورها، وألحقت أضراراً بالغة بالعديد من المجتمعات والثقافات. ولا يزال التنظير وتوليد المفاهيم الجديدة آخذاً بالتوسع، ولعلّ موجة مفاهيم «العولمة» و«صراع الحضارات» هي معالجات تشكل امتدادات للجدل الدائر في هذه المدارس الجديدة.

قبل أن نختم هذه الجزئية لا بدّ من التعرض، وبشكل موجز جداً، إلى ظهور مدرسة آخذة بالتوسع وبلورة وتعميق مفاهيمها النظرية والمنهجية، وهذه المدرسة هي «المدرسة النسوية» التي بدأت ثورية جذرية، لكنها أخذت الآن صوراً تميل إلى مزيد من العقلانية. وتشكل في إطارها ما عرف بدراسات الجندر والنوع. ويظهر أن هذه المدرسة ذات التوجهات العديدة والمختلفة، بسبب الاهتمامات الدولية المتلاحقة بموضوعات المرأة، تلقى قبولاً وتفهماً عالمياً واسعاً. وبطبيعة الحال أخذت تصورات هذه المدرسة أبعاداً دولية كبيرة من مثل ظهور تنظيرات نسوية في قارات العالم كلها، وكذلك أديانه وثقافاته. وامتزجت دراسات المرأة بقضايا المجتمع الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يتّضح لنا من مجمل ما أوردنا، باختصار، أن علم الاجتماع يمتلك حيوية ونشاطاً متزايدين، وأن كثيراً من مفاهيم

ومنهاجيات هذا العلم آخذة بالانتشار والتوسع لتوجه الأنظار إلى العديد من القضايا والأفكار التي يعيشها العالم اليوم. وأصبحت مفاهيم وأطروحات علماء الاجتماع من الأفكار الرائجة التي لا يمكن المهتم بالشأن العام أن يتجاهلها، أو أن لا يكون ملماً على الأقل ببعض أبجدياتها. ولعلنا لا نكون مبالغين إن قلنا إنه ليس فقط مفاهيم علم الاجتماع ونظرياته ومدارسه أصبحت واسعة التداول، وإنما أصبحت أسماء علماء الاجتماع والإحالة على كتاباتهم من الأمور التي لم يعد بإمكان المثقف المطلع في عصرنا الحديث أن يتجاهلها. ووسّعت من مدى تأثير ذلك العولمة ووسائل الاتصال الحديث.

ثالثاً: فروع علم الاجتماع

لا يقتصر علم الاجتماع على النظريات والتوجهات الفلسفية المناهجية، وإنما يقدم العديد من الفروع العلمية التي تهتم بمجموعة محددة من القضايا، وتقدّم في إطارها توجّهات نظرية وميدانية تُسهم في فهم وسبر الموضوعات قيد الدرس والاهتمام. وفروع علم الاجتماع عديدة، وهي بالإضافة إلى ذلك تتغيّر من حيث الأهمية من فترة إلى أخرى. وبإمكاننا الادعاء أن اهتمامات علماء الاجتماع ودراساتهم تكاد لا تنحصر في موضوعات محدّدة، إذ يدخل في اهتماماتهم كل ما له علاقة بالمجتمع، أو يرتبط به. ويمكننا إجمالاً الحديث عن بعض هذه الفروع مرتبة في ميادين: دراسة الأنظمة الاجتماعية، وأساليب الحياة والمؤسسات الاجتماعية، وظواهر الانحراف والجريمة، ودراسة تحوّلات المجتمع، وأساليب الإنتاج فيه، وكذلك دراسة ظواهر محددة.

من هذه الفروع ما يعرف بـ «علم اجتماع الأسرة»، حيث

يدرس كلّ ما له علاقة بالحياة الأسرية ومشاكلها وقضاياها وما يؤثر فيها. وبطبيعة الحال داخل إطار هذا الفرع تختلف التناولات والمعالجات الدارسة لهذا النسق الاجتماعي بحسب المدرسة النظرية التي ينتمي إليها الباحث، إذ إن مفاهيمها وأطروحاتها ومن ثمّ الأسئلة التي توجهها المدرسة أو الإطار النظري للباحث تولد أسلوب المعالجة. وأدت هذه الاختلافات والتنوعات إلى تسارع رقعة التناول وديناميته وفاعليته بشكل واسع. ويُعدّ ظهور توجهات نظرية جديدة نقطةَ مراجعة وإعادة صياغة مهمة لكثير من المفاهيم والنتائج التي تم التوصل إليها.

بالإضافة إلى علم اجتماع الأسرة، هناك «علم الاجتماع الحضري والريفي والبدوي»، أي علم اجتماع أساليب الحياة التي يعيش في كنفها المجتمع، ويصدق ما ذكرناه في علم اجتماع الأسرة على هذه الحقول الاجتماعية. وتراكم العديد من الأطروحات والنظريات والمفاهيم التي من شأنها أن تقدّم إلينا تصورات أكثر عمقاً وسبراً لهذه الأساليب المعيشية وعلاقاتها بعضها ببعض. وداخل كل فرع من هذه الفروع نجد تداخلات ليس فقط بين مدارس علم الاجتماع وإنما تأثيرات من فروع علوم اجتماعية أخرى لها اهتمامات قريبة، وربما تتقاطع مع اهتمامات علم الاجتماع، من مثل اهتمامات علماء الاقتصاد والسياسة والديمغرافيا والجغرافيا البشرية وغيرها. وتسهم هذه العلوم كلها في زيادة تعميق، ومن ثم فهم هذه الظواهر الاجتماعية.

هناك فروع تتعلق بأساليب الإنتاج، فهناك «علم الاجتماع الصناعي»، و«علم اجتماع المهن والحرف»، و«علم اجتماع الحراك الاجتماعي»، و«علم الاجتماع الاقتصادي»، ونحو ذلك. وهذه الفروع كلها تتخصّص بدراسة تفاصيل العمل والإنتاج،

ودوافع الإنسان للإنتاجية، وما يترتب على ذلك من نتائج في حياة المجتمع!

ومن فروع علم الاجتماع ما يهتم بدراسة المؤسسات الاجتماعية والثقافية من مثل «علم اجتماع القانون»، و«علم اجتماع اللغة»، و«علم اجتماع الثقافة»، و«علم الاجتماع السياسي والديني»، و«علم اجتماع السياحة والرياضة»، وغيرها كثير. وهذه الفروع كلها تدرس مؤسسةً اجتماعية ما، وبشكل يسمح بالتعمق وسبر أغوار ما يرتبط بها من قضايا أو مشاكل.

ويهتم علماء الاجتماع بدراسة البيئة إجمالاً والبيئة السكانية بشكل خاص. وتعدّ الدراسات البيئية والديمغرافية من الفروع المهمة في دائرة علم الاجتماع، وإن كانت لتداخلها مع العديد من التخصصات العلمية الأخرى قد تُعد فرعاً مستقلاً، لكن تحت مظلة علم الاجتماع. بالإضافة إلى ذلك، هناك اهتمام بدارسة الجريمة والانحراف، ودراسة النظم العقابية، ومؤخراً الاهتمام بأوضاع وقضايا ضحايا الجرائم والانحرافات. وفي هذا الخصوص نجد أن الدراسات الاجتماعية لا تكتفي في هذه الفروع كافة بمجرد التصورات النظرية والمفاهيمية، وإنما تؤكد أهمية الدراسات الميدانية التي تسعى إلى دراسة هذه الظواهر الاجتماعية كما تعاش فعلاً.

وفي ختام إشارتنا الموجزة عن فروع علم الاجتماع، هناك فرعان مهمان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع، هما «علم النفس الاجتماعي»، و«مدارس الخدمة الاجتماعية». أما في ما يتعلق بالأول، فيركز على العديد من الموضوعات والقضايا التي تتناول مسائل سلوكيات الإنسان في تفاعله مع المجتمع، وكذلك

أسباب وعوامل تعاونه أو عدم تعاونه مع من حوله، وتأكيده فرديته أو إيثاره، وأثر الظروف والسياق الاجتماعي في سلوكه. وتطوّر «علم النفس الاجتماعي»، واعتمد على التجارب المخبرية كثيراً في تصوره وتوسيع مدارك مجالاته واهتماماته. أما «الخدمة الاجتماعية» فطوّرت كثيراً أساليب التعامل مع المشكلات الاجتماعية الفردية من إعاقة وإدمان أو مجرد مشاكل تكيف نفسي أو اجتماعي، بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية، وإدارة المشاريع الخيرية وتطويرها بما يعود بالنفع العام على أفراد المجتمع.

رابعاً: المناهج الميدانية وأساليب التحليل

تميّزت العلوم الاجتماعية بأساليبها الكمية والكيفية في جمع البيانات والمعلومات، وكذلك معالجتها، ومن ثمّ تحليلها. وتُعدّ منهجية علم الاجتماع من الإنجازات «العلمية» المهمة والمفيدة في تطوير وسائل جديدة مكّنت علماء الاجتماع من التعرف إلى السياق الاجتماعي بشكل منظم. ويُقصَدُ بالمناهج الكمية استخدام «أدوات جمع بيانات» تُمكِّن من تحويل المعلومات والبيانات التي تم جمعها ميدانياً إلى أرقام، ومن ثمّ معالجتها معالجات إحصائية متطورة. ومن أبرز أدوات جمع البيانات ما يُعرَف بالاستمارة، وهي عبارة عن مقابلة ذات إجابات مقننة تسهّل وضع مقابل عددي للإجابات يمكن ترميزها، ومن ثم معالجتها إحصائياً باستخدام الحاسوب. وطوَّرَ علماء الاجتماع وسيلة الاستمارة بشكل كبير من ناحية كيفية جمع البيانات المطلوبة، وتمكنوا من تطوير اختبارات منهجية يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها للحصول على بيانات ذات نوعية عالية من حيث دقة المعلومات. وتسمّى هذه

الاختبارات «اختبار الصدق»، وهي على أنواع، الغرض منها التأكد أن البيانات كلها تمكّن الباحث من الحصول على البيانات التي يرغب في الحصول عليها، وأنه يستخدم أداة جمع البيانات المناسبة في الموقع الصحيح. وهناك «اختبار النيات»، ويقصد به أن أداة جمع البيانات صممت بشكل دقيق يراعي الفروقات بين مستويات المدروسين، ومن ثم كيفية فهمهم وتعاملهم مع الأسئلة المقدمة. والمطلوب بطبيعة الحال هو أن تكون صياغة الاستمارة تفهم بالصورة نفسها لدى المدروس وبين المدروسين بغضّ النظر عن الوقت أو الظرف الذي يجيبون فيه عن الأسئلة، وأن الأسئلة تمت صياغتها بحيث لا التباس البتة في وضوح السؤال، ومن ثم دقة المعلومة ونوعية جودتها والتي يتمّ جمعها ميدانياً. ويركز المتخصّصون بعلم الاجتماع في جمع بيانات لا تخرج عن: معلومات موضوعية أو الوقوف على اتجاهات أو مواقف المدروسين، أو وصف دقيق لسلوكهم، أو تحديد واضح لمعتقداتهم. ويستخدمون معايير قياسية مختلفة في جمع هذه البيانات تسهّل عملية تحويلها إلى أرقام. ومن أهم المعايير القياسية مقاييس: عددية ونسبية واسمية. ونوعية المعيار القياسي تحدّد غالباً نوعية البيانات، ومن ثم أسلوب معالجتها الإحصائية.

لا تقتصر أدوات جمع البيانات على الاستمارة، وإنما هناك وسائل أخرى عديدة منها «المقابلات المعمقة ذات الإجابات المفتوحة» التي تمكّن المدروس أن يعبّر بأسلوبه عن الأسئلة، بل قد تُصاغُ الأسئلة لتسمح له بتقديم تفاصيل واستطرادات قد تكون نافعة أو ضرورية أحياناً في دراسة الظاهرة قيد البحث، وبالإمكان بعد إجراء أمثال هذه المقابلات المعمقة إعادة تصنيف الإجابات عند المدروسين، ومن ثم ترميزها، وتحويلها إلى أرقام يمكن

معالجتها. وهناك أسلوب «دراسة الحالة»، ويقصد بذلك دراسة حالة ما، أو مجموعة حالات محدودة العدد، لكن بشكل معمّق وطويل يمكن من خلال حسن اختيار الحالات الوصول إلى البيانات المطلوب تحليلها. وهناك أنواع مختلفة من أساليب الملاحظة المنهجية بعضها يكون بمشاركة الباحث عملياً حتى يفهم ما يجري، ويستبطن المعاني. وقد تكون أساليب الملاحظة كمية تعتمد على تعداد ومراقبة مجموعة من الأفعال أو الأقوال بشكل محدّد.

يقودنا الحديث عن أدوات جمع البيانات وبالذات الكمية إلى تأكيد أن هذه الأدوات ترتبط بمنظومة تحليلية تستخدم بعض الأساليب الإحصائية. ولعلّ من أبرزها بدايةً القيام بما يعرف بعملية المعاينة؛ أي اعتماد جمع المعلومات من خلال «عينة»، أو عدد محدود من الحالات كافٍ، ويتمتع بخصائص معيارية تجعل هذه العينة ممثلة من دون الخوف من تحيّز أو إغفال شرائح اجتماعية أخرى. وعملية المعاينة عملية طويلة، وتحوي أساليب مختلفة. وأهم أنواع المعاينة استخدام «العينة العشوائية البسيطة»، ويقصد بذلك أن الباحث يحصر أعداد الذين يدخلون في إطار دراسته، وتكون فرصة إجراء مقابلة إعداد استمارة البحث معهم متساوية من حيث الاحتمال، ومن ثمّ فإن اختيار عدد محدد منهم بشكل عشوائي غير مقصود التحيز سيكون ممثلاً للمجموعة برمّتها، ومن ثَمّ ما يصدق على هذه العينة التي تمّ اختيارها بهذا الشكل سيصدق على المدروسين كافة. والمتوقع أن العينة ستحوي أفراداً يحملون التباينات كافة والاختلافات والتنوعات التي يحملها أفراد ذلك المجتمع. وهذه الطريقة في الحصول على عينة الدراسة تفترض افتراضات عديدة، منها إمكانية حرص أفراد المجتمع،

وأن بالإمكان سحب عدد منهم للمعاينة بشكل عشوائي، بالإضافة إلى أن هذه الطريقة مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً. لذا صممت أنواع أخرى من أساليب المعاينة روعي فيها أنها ممثلة وغير منحازة ولها تقريباً المميزات والخصائص نفسها، لكن بطرق أكثر منهجية وأقل تكلفة. ومن هذه الأساليب «العينات الطبقية والعنقودية». وهناك معاينات أقل كفاءة، لكنها سريعة النتائج، ويمكن الاعتماد عليها لدرجة كبيرة، منها أساليب المعاينة التي يعتمد عليها مثلاً في استطلاعات الرأي وتعرف بـ «العينات الغرضية» سواء بطريقة النسبة إلى المجموعات في شاملة الدراسة أم غيرها. وفي بعض الحالات وبسبب عدم معرفة من يمكن أن تشملهم الدراسة تم ابتداع أساليب للمعاينة طريفة. ويعد إجمالاً حجم العينة؛ أي عدد الأفراد الذين توجه إليهم الاستمارة أو المقابلة أو عدد الحالات، غاية في الأهمية للتأكد من أن النتائج التي يمكن التوصل إليها مفيدة ويُعتمد عليها.

يستخدم علماء الاجتماع أساليب إحصائية مختلفة في معالجة البيانات. وطوروا أساليب متقدمة في إطار العلوم الاجتماعية وبالذات الاقتصاد، بل طور بعضهم أساليب خاصة بعلم الاجتماع. وبطبيعة الحال لا يزال كثيرون يستخدمون الوسائل الإحصائية الأولية والوسيطة، مثل عرض البيانات في شكل جداول تكرارية بسيطة أو تقديم إحصائيات النزعة المركزية من متوسط ووسيط وانحراف معياري ونحو ذلك. لكن بالإضافة إلى ذلك يستخدمون أساليب إحصائية تحليلية متقدمة ومتنوعة من أجل تحليل هذه البيانات أو الإحصائيات، ومن هذه التحليلات دراسة الارتباطات واختيار العلاقات بين المتغيرات في ما يعرف بتحليل التباين. وطوروا في العقود الأخيرة أساليب إحصائية متقدمة جداً لفحص

بعض الفرضيات التي يعمل علماء الاجتماع على طرحها. ومن هذه الأساليب اختبار F وT، واستخدامات «التحليل العاملي»، و«المعادلات البنائية»، و«معدلات الانحدار»، و«التحليل التميزي»، وغيرها كثير. ودفعت نجاحات هذه الأساليب الإحصائية كُثراً إلى التفكير في إقامة علم اجتماع يقوم على أسس رياضية، لكن على الرغم من الجهود المبذولة لم تفلح بعض هذه الجهود في التأسيس لمثل هذه الطموحات!

أما بالنسبة إلى الأساليب الكيفية، فإنها متعددة ويدخل في حسبانها معظم أنواع الملاحظة المنتظمة، والملاحظة بالمشاركة، واستخدام أساليب لجمع البيانات تعتمد على كتابة الملاحظات والتقارير والتسجيلات اليومية في جمع البيانات. ومن أنواعها بالإضافة إلى الملاحظة الاعتماد على السجلات والوثائق والمستندات والوثائق، إضافة إلى استخدام الحكايات والنوادر، وتسجيل كلام الناس في حياتهم اليومية أو نحو ذلك. وفي ما يخص الأساليب التحليلية الكيفية، إذ طوّر علماء الاجتماع وعلم الإنسان أساليب عديدة تقوم على تحليل وتأويل الرموز والمعاني التي يسقطها الفاعلون الاجتماعيون على سلوكياتهم وتصوراتهم. وأساليب التحليل الكيفية متعددة. ولعل أغلبية الدراسات الأنثروبولوجية تشكل صوراً ونماذج للتحليلات الكيفية التي تعتمد على فهم وتفسير وشرح وتأويل الباحث للظواهر التي يدرسها. وهناك فروع عديدة في علم الاجتماع مثل علم اجتماع المعرفة واللغة والثقافة وغيرها تعتمد في الأساس على أساليب كيفية في دراسة موضوعاتها. وتُعد أطروحات غادامير، ودراسات شوتس وبيغر ولوكمان وبارسونز وغيرهم محاولات تنظيرية ذات أساليب كيفية في تحليل الظواهر الاجتماعية المعاشة.

قد تستخدم أحياناً بعض الأساليب الكمية في بيانات تقدّم عادة باعتبارها بيانات كيفية، مثل النصوص الصحافية أو المقابلات. وتستخدم فيها أساليب تكميمية مثل أسلوب تحليل المحتوى من أجل تقديم تفسيرات تميل للتنميط والترتيب الكمي أو اعتماد بعض البيانات الكيفية، مثل الموجود في السجلات العدلية أو الوثائق وتحويلها إلى بيانات كمية من أجل تقديم تصورات عامة. لكن يغلب أن الأساليب الكمية ترتبط بالمسوح الاجتماعية ودراسات الحالات بالعينة، أما الدراسات الأنثروبولوجية والتاريخ الاجتماعي والتنظير فيغلب عليها أن تكون بحوثاً أو دراسات كيفية.

خامساً: أمثلة على بعض أهم النظريات الاجتماعية

قدّم إلينا الفكر الاجتماعي الغربي الحديث، عند الروّاد والأجيال التي واكبتهم، مجموعة من القضايا النظرية الأساسية التي تشكل جوهر الفكر الاجتماعي الحديث.

١ ـ موقع ظهور الرأسمالية

لعل أهمها سؤال «لماذا ظهرت الرأسمالية في المجتمعات الغربية ولم تظهر في غيرها على الرغم من توافر العديد من الخصائص والصفات الضرورية لقيامها، وظهرت في أوساط أتباع المذهب الكلفاني وحده؟». وتناول رواد الفكر الاجتماعي هذه المسألة من زوايا مختلفة، إذ ركز ماركس مثلاً على قضايا أزمات أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وما ترتب على ظهور الرأسمالية من مآسٍ ومشكلات اجتماعية عانت نتيجتها طبقات المجتمع الغربي الكثير، وما نتج من ذلك من اغتراب وضياع إنسانية الإنسان، ما

ولد إنساناً مادياً أحادي النظرة، إضافة إلى أن ماركس سعى إلى تحليل أسباب ظهور الرأسمالية اعتماداً على الأسباب التاريخية المادية في أساليب الإنتاج، ومن ثمّ العلاقات الاجتماعية وما تولّد عنها من طبقات اجتماعية وصراع حول الثورة.

أما دوركهايم وفردناند تونيز فدرسا عملية ظهور الرأسمالية بوصفها تشكل تحولات جذرية وانتقالاً نوعياً لحياة المجتمع من حيث التنظيم والتكافل الاجتماعيَّين والقيم والأخلاق. وإذا كان تونيز يرى عملية الانتقال من المجتمع التقليدي المحلي النزعة، الذي تغلب عليه وتسود فيه علاقات التراحم والتضامن، وتسيطر عليه الأخلاق والقيم الاجتماعية التقليدية لصالح مجتمع فيه التنافس والفردية والمصالح والعقلانية، ومن ثم تظهر دراسة تونيز كما لو أنها تشكل نوعاً من التأسيس على الماضي الذي أخذ بالاختفاء ليحل محله حاضر مركّب وفاسد، أما دوركهايم فإنه بعد وصفه وتشخيصه لعملية الانتقال من المجتمع التقليدي، حيث تقسيم العمل فيه محدود، وتقوم العلاقات فيه على أساس نوع من التضامن الآلي، إلى المجتمع الصناعي الذي يتعقد فيه تقسيم العمل، وتزيد الفردية والتخصص، وتصبح العلاقات فيه قائمة على التضامن العضوي من المنافع والمصالح ولاتجانس أفراد المجتمع، كان يسعى إلى التأسيس لقيم علمانية وذات طابع عقلاني.

أما فيبر فإنه سعى للإجابة عن السؤال بتأكيد أهمية دور القيم الدينية، على الأقل في بداية نشأة الرأسمالية وتكوّنها، ومن ثمّ ربط بين القيم الدينية عند الكلفانيين وروح ظهور الرأسمالية، وكذلك سعى لتوضيح أن هذه المعتقدات مهدت لظهور مبدأ أن العمل نوع من العبادة، أو أنه يشكل رسالة أو

جهة حاملها والحرص على الخلاص، ما أدى إلى مزيد من عقلانية تنظيم استخدام الوقت، والحرص على عدم الاستهلاك أو الحياة المادية بما عُرِفَ بالتزهد الدنيوي، ما ساعد أيضاً على تراكم الأموال، ومن ثمّ حدوث النقلة النوعية بظهور المصنع والفردية في العمل، واكتمال تشكل أسلوب الإنتاج الرأسمالي. وإذا كان فيبر هو أكثر الرواد اهتماماً بمسألة التنظيم العقلاني وتوضيحاً له، فإنه أيضاً أول من نبه إلى أن مصير البشرية مع مزيد من العقلانية سيكون كارثياً، أو بعبارته سيدخل الإنسانية إلى «القفص الحديدي». وطوّر فكرة فيبر هذه ووضحها كثيرون من علماء الاجتماع الكبار من معاصريه وممن جاؤوا بعده، موضحين أن تأثير هذه التغيّرات المصاحبة للرأسمالية ستشكل حياة الإنسانية، وهي بقدر ما ستقدم إليها من مكتسبات مادية، إلا أن لها نتائج اجتماعية ونفسية مدمّرة.

٢ ـ نظريات التنمية

من القضايا التي اهتم علماء الاجتماع بدراستها هي قضية التنمية، أو بشكل آخر: كيف يمكننا تحقيق ما حدث في العالم الغربي من ازدهار صناعي مادي خارجه؟ وهل هذه التجربة التاريخية ممكنة التغيير، ويمكن أن تقسم نظريات التنمية إلى قسمين: نظريات تردّ متطلبات التنمية إلى عوامل داخل المجتمع، والأخرى إلى عوامل خارج المجتمع تؤثر فيه؟

أما النظريات الداخلية فإنّ أغلبيتها تسعى إلى تقديم أطروحة ماكس فيبر، لكن بشكل يبدأ من نهاية ما انتهت إليه تلك الأطروحة؛ أي تأكيد ما عُرف بأخلاق وقيم العمل. ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه بصور مختلفة أن المجتمع الراغب في تغيير

أوضاعه المادية لا مفرّ له من تغيير الأشكال الاجتماعية والثقافية القائمة فيه كلها بما يتناسب مع توجهات أخلاق وقيم العمل المعتمدة على العقلانية والعمل المنظم والجهد المتواصل والكفاءة العالية في الأداء واستخدام أساليب إنتاج مؤكدة الفردية وارتفاع معايير الأداء. وتنوّعت النظريات المفسّرة لسبب عدم إمكانية بعض المجتمعات الخروج من ربقة التخلف والقيام بمتطلبات النمو والتنمية. وأرجع بعضهم ذلك إلى هذا العامل أو ذاك، من مثل التقاليد أو المعتقدات أو الفساد السياسي أو لضعف الإدارة القيادية وغير ذلك كثير. وارتبط بهذا الطرح النظري طرح وصفات منهجية لتحقيق التنمية في ما عرف بالتحديث أو تحقيق شروط إعداد المجتمع للقيام بالتنمية. وتعددت هذه الوصفات من وصفات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو نفسية أو مختلطة بين هذه الاتجاهات، وتطابقت عند العديد من هؤلاء وصفات التحديث بالتغريب أو الأمركة؛ أي سعي هذه الأطروحات إلى تأكيد أن الخروج من ربقة التخلف والفقر هو تقليد المجتمعات الغربية حرفياً، ودفع المجتمع إلى أن يقلد على وجه الخصوص أسلوب الحياة الأمريكية.

سيطرت هذه التصورات والوصفات لأكثر من عقدين (الستينيات والسبعينيات في القرن العشرين) على دراسات التنمية في أغلبية أدبيات علم الاجتماع. وأصبح بعض منظّري هذه الوصفات خبراء دوليين يقدمون الاستشارات والمراحل والخطوات التي على العديد من الدول اتباعها حرفياً للحاق بركب التنمية، من أمثال رستو. وكانت لبعض هذه التصورات تجارب غاية في القسوة والتدمير.

أما أصحاب النظريات الخارجية فيؤكدون أولاً أن إعادة

إنتاج التجربة الغربية أمر صعب لأسباب تاريخية وسياسية عديدة، حيث مرت الدول الغربية بتجارب تاريخية خاصة جداً فقدت رقعة نفوذها وتحويلها إلى أجزاء كبيرة من العالم، إلى أماكن لإنتاج المواد الخام وأسواق لاستقبال بضائعه. ومن ثمّ يتناول أصحاب هذه التصوّرات ما يُعرف بظاهرة الإمبريالية، حيث أصبح ميسوراً للغرب ليس السيطرة العسكرية والعلمية فحسب، وإنما بالإضافة إلى ذلك السيطرة على رأس المال والمواد الخام وتَشَكُّل ما عرف بالمركز والأطراف. المركز القوة الصناعية الغربية المهيمنة والموجهة بنفوذها الاستعماري وبالقوة العسكرية ثم الاقتصادية والمعرفية في الأقطار السائرة في فلكها، بحيث لم يعد لهذه الأخيرة إلا أن تكون أطرافاً تابعة. وتعدّ نظرية «التبعية» هذه من أكثر التصوّرات النظرية النقدية التي تمكّن بها أبناء العالم الثالث، وبالذات أمريكا اللاتينية، ومعهم بعض المنظرين العرب من ذوي الاتجاهات اليسارية، من أن يقدموا نقداً علمياً لقضية التنمية في ظل الأوضاع الراهنة والعلاقات الدولية التي تشكل الظروف السائدة في الاقتصاد الدولي. وتتناول هذه الدراسات بشكل خافت بعض جوانب الأوضاع الداخلية، لكن أغلبيتها تتناولها من زاوية كيف أن دول المركز زرعت وكلاء ووسطاء لها، يخترقون مجتمعاتهم من خلالهم، بوصفهم وكلاء لتوسيع سلع المركز، أو ضرب المحاولات الجادة كلها لإدخال المجتمع في دورة التنمية. ويؤكد هؤلاء أن ذلك يتم من خلال إغراق السوق بسلع كمالية، وزيادة توريط المجتمعات التابعة بالديون، وحرمانها من أخذ مبادرة الصناعة سوى في شكل عمالة رخيصة أو مجرد وكالات لتوزيع السلع والخدمات.

٣ ـ الدراسات الحضرية ونزعة العولمة

من القضايا التي وجدت اهتماماً عند علماء العلوم الاجتماعية مسألة تأثير الحياة المدنية. وكان لابن خلدون قصب السبق في هذا المجال، إذ أكد وبأساليب مختلفة أهمية حياة المدينة وتأثيرها في المجتمع، بل في الحضارة. لكن روّاد علم الاجتماع، وإن حاولوا السير على خطى ابن خلدون إلا أنهم لم يفلحوا في توضيح كيف أن للمدينة تأثيراً واضحاً. ربما ما توصلوا إليه هو أن المدينة كانت مسرحاً ومكاناً للتحولات والتغيرات التي عاشتها. فعند دوركهايم مظاهر تقسيم العمل وظهور أنواع التضامن الآلي لم تكن ممكنة سوى في المدينة، وعند ماركس ما كانت الرأسمالية قادرة على الظهور بأساليب إنتاجها الرأسمالية سوى في المدينة. وتفرّد فيبر باهتمام تفصيلي بالمدينة والحياة فيها، لكن اهتمامه كان اهتماماً قانونياً وشكلياً، ومن أجل مقارنة المدينة الأوروبية ورشدها وعقلانيتها بغيرها.

تُعدّ دراسات روبرت بارك عن مدينة شيكاغو وكيف أنه وزملاءه تمكّنوا من تقديم العديد من الأطروحات حول نموّ وتوسيع المدينة الحديثة، وكذلك أشكال وأنواع الحياة الاجتماعية والثقافية، وكذلك المشكلات المرتبطة بهذه الحياة الحضرية، تُعدّ دراساتٍ مهمة. لكن يبقى زيمل، وهو من معاصري فيبر وتلاميذه، ممن أثروا الفكر الاجتماعي بالحديث عن «الحضرية»، وكيف أنها تشكل أسلوب حياة يتميز بخصائص هي التي أصبحت عنوان الحياة الحديثة وما بعد الحديثة. يؤكد زيمل النزعة الحضرية الفردية والنفعية والعقلانية التي تسعى إلى إقامة علاقات طوعية على حساب العلاقات التقليدية الجبرية. إن ما ارتبط بهذه

العقلية هو التوسع في اللاتجانس الثقافي والقيمي والغفلية في السلع والحياة الاجتماعية المادية عموماً، وتأكيد إقامة العلاقات العابرة والمرتجلة، بل استخدام مبدأ «التطنيش» والانشغال بهموم استهلاكية فردية تتمركز حول المتع والغرائز الشخصية.

أوضح زيمل في كتابه **فلسفة المال** وغيره أن عملية الحداثة السائدة في المجتمعات الغربية الصناعية التي قام بتحليلها ووصفها ودراستها تقدّم إلينا تجربة غير مسبوقة تاريخياً. وتؤدي المدينة دوراً مركزياً في تشكلها وتحققها. وتوقع، مع غيره، أن هذه التجربة ستعّم لفاعليتها وقوتها أرجاء العالم، ومن ثم سيتولد عنها ما نعرفه اليوم بتيار «العولمة»؛ أي انتشار النموذج الغربي في الحياة والثقافة وأسلوب حياة المدينة الكبيرة، ومن ثمّ التبعات والأمراض والأسقام النفسية الاجتماعية، من عقلانية مع خواء روحي ولا استقرار نفسي ورغبات، على الرغم من كثرة ما حولها وبين يديها، لا تنتهي بسبب شهوة الاستهلاك اللامحدود والتكالب المادي المحموم.

نتج مما طرحه زيمل وغيره من علماء العلوم الاجتماعية ثورات في المعارف والأطروحات التي سعت أولاً إلى دراسة وتحليل جوانب هذه التحولات الحضرية التي طالت جوانب الحياة كلها، والتي نتج منها محاولات سعت لتبرير أو إعطاء شرعية لتجربة الحداثة وما ترتب عليها من نتائج في اغتراب وقلق وأمراض اجتماعية عديدة لم تعد حكراً على المجتمعات الغربية، وإنما عمّت كوكب الأرض برمّته، وبخاصة في ظل معدلات تحضّر؛ أي انتقال وهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بمعدلات غير مسبوقة تاريخياً ووسائل اتصال مكّنت من

نشر أفكار مُعَوْلَمَة جعلتها أسلوب الحياة الحديثة، بغضّ النظر عن الخلفية الثقافية أو الدينية في هذا المجتمع أو ذاك. وأوضح بيتر برغر وهانتنغتون في كتاب صدر حديثاً (**عَوْلَمَات كثيرة**) كيف أن تجربة العولمة أو دخول عوالمها يمكن أن يأخذا أشكالاً مختلفة متباينة، لكنها في مجملها، مع ذلك، تتفق في الأمور المحورية من تشكل جيل على دراية بمنجزات ومتطلّبات العولمة وإجادته لتلك المتطلبات، وظهور ثقافة دينية شعبية، وأسلوب حياة متأمرك نوعاً ما، بالإضافة إلى انتشار مطاعم الوجبات السريعة ونحو ذلك.

٤ ـ الدراسات والاهتمامات العملية

بالإضافة إلى الاهتمامات النظرية المفسِّرة لبعض جوانب الحياة الحديثة، وأوردنا عيّنة منها، تقدّم العلوم الاجتماعية أساليب علمية متقدمة لخدمة المجتمع الحديث. ومن الأمثلة على هذا النوع من الدراسات: الدراسات السكانية، ودراسة الانحراف والجريمة، ودراسة الاتجاهات الثقافية والاجتماعية، والخدمة الاجتماعية. وسنحاول هنا ـ بإيجاز ـ تقديم طرف من هذه الدراسات.

أ ـ الدراسات السكانية

تطوّرت دراسات البيانات والمعلومات التي تتناول السكان وحركتهم وظروفهم، فكما هو معروف السؤال عن الدخل والنوع وعدد الأطفال والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي للفرد وأفراد الأسرة وعدد الأطفال الذين توفوا في مراحل مبكرة من حياتهم ونحو ذلك من أسئلة عادة ما تُنسب إلى ثرثرة النساء، لكن هذه البيانات عندما تتراكم وتُحسب بشكل منظم تُصبح

معلومات غاية في الأهمية من حيث إنها تقدم معلومات عن ظروف المجتمع الذي تتوافر عنه. وطوّر علماء العلوم الاجتماعية تعاريف محدّدة لحساب هذه المعلومات وحدود معدلات غاية في الضبط والأهمية من مثل معدّلات الخصوبة والإنجاب والوفيات والبطالة والدخل والفقر ونحو ذلك. وصمموا أدوات جمع هذه البيانات على المستويات كافة.

انطلاقاً من أساليب جمع البيانات ونوعيتها قامت نماذج تحليلية تفسر أوضاع المجتمع من حيث تركيبته السكانية، أهو مجتمع يغلب عليه سكان شباب صغار السن، أم هو مجتمع شائخ يغلب عليه من تجاوزت أعمارهم مراحل الإنتاج؟ وفصّل علماء الدراسات السكانية في استخدام هذه المعلومات أو البيانات للتعرّف إلى أوضاع المجتمع من حيث الحركة السكانية والهجرة ومعدلات الدخل والصحة. واستخدموا الإسقاطات الإحصائية ليتعرفوا إلى حجم المجتمع ومعدل نموّه، ومن ثمّ التخطيط له مستقبلاً من حيث المرافق والخدمات ومقدار القوة العاملة أو حجم البِطالة المتوقعة وغيرها من مؤشرات. وكما هو معلوم تعتمد معظم خطط تنمية المجتمعات الصناعية والاجتماعية وحتى السياسية انطلاقاً من القاعدة السكانية المتوافرة، وعلى أساس هذه البيانات تُقدَّر نوعية الحياة التي يمكن أن يعيشها أبناء ذلك البلد.

لم يكتفِ الدارسون بذلك، وإنما انطلاقاً من هذه البيانات أخذوا في اقتراح السياسات السكانية التي يمكن أن يتخذوها وسائلَ تدخّلٍ للوصول إلى مسار سكاني من شأنه أن يُعطي المجتمع المدروس الظروف والأحوال المناسبة اقتصادياً وسياسياً. وتعدّ السياسات السكانية واحدة من أبرز منجزات العلوم الاجتماعية وأهمها، وهي من أخطر أنواع السياسات لما يترتب

عليها من قرارات سياسية واجتماعية تتعلق بسياسات الهجرة ومعدلات الإنجاب ونوعية الحياة الاقتصادية التي قد يجد أبناء المجتمع أنفسهم يواجهونها.

ب ـ دراسات الانحراف والجريمة

طوّرت العلوم الاجتماعية الحديثة أساليب علمية عديدة، أولاً لدراسة بيانات الجريمة وأنواعها والمجرمين وخصائصهم الاجتماعية والثقافية، وقدمت المفاهيم والنظريات التي ساعدت في فهم وتحليل أسباب الجريمة ونوعياتها وأنواع المجرمين، بل تطورت هذه الدراسات إلى دراسة المؤسسات العقابية، وأساليب الردع المؤثرة، وكيفية العمل على تجنيب المجتمع الجرائم. وساعدت العلوم الاجتماعية في رعاية الأحداث المنحرفين، والعمل على إعادة تأهيلهم وتنشئتهم حتى لا يبقوا في قبضة الجريمة. وتعددت المشارب النظرية المفسرة للجريمة، ودفع هذا التعدّد إلى توسيع مجال رؤية النظرة التحليلية لهذه النظرة الإنسانية، وفتح إمكانات جديدة عديدة لتحقيق العدالة الجنائية، والعمل على تجاوز المجتمعات الحديثة مظاهر العنف والانحراف التي ربما كانت أساليب الحياة الحديثة المادية والمشجعة على السلوكيات الفردية قد فتحت لها آفاقاً من سرقة وترويج للمخدرات، بل فتحت مجالات للجريمة المنظّمة عالية الكفاءة والمستخدمة لأحدث وأعقد وسائل الثقافة الحديثة. وطوّرت علوم الجريمة فرعاً جديداً يهتم بالضحية، ومن اهتماماته العمل على تقديم تصوّرات تفصيلية عما تمرّ به ضحية الجريمة والانحراف من الألم والمرارة، ومن أضرار نفسية وجسدية، ومن ثمّ العمل على تقديم أنواع الدعم المعنوي

والمادي كلها التي من شأنها أن تساعد في الخروج من هذه الأوضاع.

كما هو معلوم، تطوّرت دراسات الجريمة والانحراف وتوسعت لتصبح هي ذاتها مجالاً من مجالات التخصص العلمي داخل إطار العلوم الاجتماعية، وذلك لمواجهة أساليب الجريمة الحديثة العابرة للأقطار، وذات التأثيرات المدمرة للإنسانية، ولعل عالم المخدرات والدعارة الدولية من الأمثلة على ذلك. وتُعدّ عمليات «الإرهاب» والاغتيالات السياسية من الاهتمامات التي يعمل علماء علم الاجتماع عليها في الآونة الأخيرة لأسباب واضحة ومعروفة!

ج ـ دراسة الاتجاهات الاجتماعية والثقافية

طوّر علماء الاجتماع استخدام ما يعرف بمسوحات الرأي العام لدراسة العديد من القضايا التي تهم المجتمع الإنساني. ولعل استطلاعات الرأي في أمور السياسة أو الاستهلاك أو مدى انتشار أفكار أو سلع أو خدمات بعضٌ من أبرز الاهتمامات التي تشغل الإنسان الحديث. وأصبحت الدراسات الاجتماعية الميدانية التي تدرس قضية اجتماعية/ ثقافية ما من المؤشرات المهمة لمعرفة ما يدور في المجتمع. وتقدّم نتائج هذه الدراسات في الأغلب لتوضيح الاتجاهات السائدة في المجتمع، إلا أن هناك من قد يعمل على تأكيد أن ما هو سائد إنما يمثل ما يجب أو ينبغي أن يكون عليه وضع المجتمع، أو لتأكيد صدقية وأحقية ذلك التوجه. وهنا تظهر إشكالية منهجية وأخلاقية كبيرة حذّر منها معظم علماء الاجتماع. لكن، وعلى الرغم من ذلك، فإن الإنسان الحديث أصبح يتأثر، وبشكل مباشر وبالذات في المجتمعات

الصناعية الغربية، بنتائج استطلاعات الرأي وبالدراسات الاجتماعية الميدانية التي تصف وترصد ما يجري داخل المجتمع. ولعلّ العديد من الدراسات الحديثة التي تتناول على سبيل المثال قضايا الاستهلاك، أو الإقبال على أنواع المتاجر الحديثة، أو العناية بالجسد ومجاراة الموضة، أو تحديد مواقف اجتماعية من الحياة الأسرية، أو التديّن ونحو ذلك إنما هي مؤشرات تؤكد أهمية نتائج الدراسات الاجتماعية وتأثيرها في وعي الإنسان الحديث وفهمه لحياته الاجتماعية. وطوّر علماء العلوم الاجتماعية العديد من المفاهيم، ومن ثمّ النظريات المفسرة لأساليب الحياة الحديثة، وكيف أنها متغيّرة متجدّدة بشكل مستمر.

د ـ الخدمة الاجتماعية

تمثل الخدمة الاجتماعية مجالاً واسعاً من الأعمال والخدمات المهنية التي يقدّمها أفراد تمّ تدريبهم على استخدام مفاهيم وإجراءات علم الاجتماع تطبيقياً كجزء من الفريق المعالج، أو للوقاية، أو لتقديم الرعاية لأفراد يعانون ضائقة، أو يحتاجون مساعدة ما. وتتفرّع اهتمامات وتخصصات الخدمة الاجتماعية من خدمات تقدم لمن يعانون مثلاً إعاقات أو أمراضاً مزمنة أو يعيشون في ظل ظروف خاصة مثل السجون أو في حاجة إلى توجيه ورعاية مثل طلاب المدارس، وهكذا. وتطوّرت خدمات الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في هذه المجالات، وأصبحوا يشكلون ركيزة أساسية عالية من الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك لا يقتصر علم الاختصاصي الاجتماعي على خدمة الأفراد، وإنما قد يقوم على تطوير برامج اجتماعية تنموية وإدارتها مثلاً لصالح المجتمع المحلي الذي يعمل لحسابه، في ما يعرف بخدمة جماعة، يقدم

في ذلك الإطار العديد من البرامج التي من شأنها أن توفر لذلك المجتمع مهارات القيادة، والقدرة على اتخاذ القرارات السليمة، وتنظيم أعمال ذلك المجتمع بما يكفل لأفراده تحقيق العديد من الأهداف التنموية العامة، كأن يؤسسوا مثلاً تعاونية ناجحة، أو يتعاونوا لتخطي كارثة اجتماعية، أو يواجهوها حتى يتعافى مجتمع ما من مشكلة انتشار الجريمة أو المخدرات، فإن بالإمكان اعتماداً على خدمات الاختصاصيين الاجتماعيين القيام بحملات توعية وتضافر جهود قيادات وأفراد المجتمع بحيث يضيق الخناق على الذين يتعاطون أو يروّجون هذه السموم والإبلاغ عنهم بما يؤدي في النهاية إلى تجاوز المجتمع هذه الجريمة.

يؤدي الاختصاصيون الاجتماعيون أدواراً غاية في الأهمية والنفوذ في كثير من دول العالم، وبخاصة في مجالات الحياة الأسرية، وما يتعلق باختيار البيئة الأسرية الصالحة لتنشئة الأطفال وتربيتهم، وفي دعم الأسر والأفراد المحتاجين إلى المساعدات المالية والرعاية الاجتماعية والنفسية أمثال الأسر الفقيرة التي تحتاج إلى الضمان الاجتماعي، أو الأفراد الذين يعانون حالات التسكع والتشرد، أو من يحتاجون إلى رعاية خاصة مثل أبناء الشوارع الفقراء من لقطاء ومجهولي النسب ونحو ذلك. ويشرف الاختصاصيون الاجتماعيون على نشاطات وبرامج الجمعيات الخيرية بما يكفل تحقيقها برامجها، ووصول أعمالها واهتماماتها إلى الشرائح الاجتماعية المستهدفة. ويقومون بالإضافة إلى ذلك بتقويم أداء الجمعيات، والتأكد من فاعليتها وصلاحية برامجها بشكل دوري. ويُسهمون في العديد من البرامج الخاصة بالمعاقين والمسنين وفئات اجتماعية واسعة لتقديم الخدمات والعناية التي قد يحتاجون إليها، سواء لعدم وجود أسر تخدمهم أو بالتعاون مع

أسرهم وتدريبهم وتبصيرهم بأفضل وسائل العناية والرعاية.

يستخدم الاختصاصيون الاجتماعيون معظم الأساليب والمناهج التي توصّلت إليها العلوم الاجتماعية في تطوير أعمالهم، بالإضافة إلى أنهم يفيدون في العديد من تخصصاتهم الدقيقة من تداخل وامتزاج العلوم المختلفة من طب وقانون وعلم نفس وغير ذلك، من أجل تقديم أفضل أنواع الدعم والرعاية المهنية الممكنة لمن يقدمون إليهم المساعدة. وتتوسع اهتمامات العاملين في حقل الخدمة الاجتماعية بحسب احتياجات المجتمع وضرورات رفع كفاءة وتخصص الخدمات المطلوبة. وأصبحت خدمات هؤلاء الاختصاصيين أساسية في كل الفرق العلاجية أو الرعائية.

سادساً: الإسلام والعالم الإسلامي والعلوم الاجتماعية

دعونا الآن ننتقل من الحديث عن علم الاجتماع إلى الحديث، عن الإسلام والعالم الإسلامي ودور علم الاجتماع في دراسته ودراسة احتياجاته. ودعونا من البداية نوضح أن تطور العلوم الاجتماعية، وبالذات علم دراسة المجتمعات غير الغربية تطور وازدهر لأسباب عملية يدور معظمها في فلك المصالح الاستعمارية. لذا كان نصيب الدول ذات المستعمرات أكبر في العناية بهذا النوع من الاهتمامات «العلمية». وبطبيعة الحال، ينطلق الاهتمام من فكرة عملية مفادها، إذا ما أردنا حكم أمة ما وإدارتها، فإن أفضل وسيلة لتمكيننا القيام بذلك هي معرفة كل ما يمكن معرفته عنها، وبالذات عن بنيتها الاجتماعية وأعرافها وتقاليدها ونظمها واستخدامها لصالحنا (أي لمصلحة الإدارة الاستعمارية). ولهذه الأسباب تطوّرت الدراسات الأنثروبولوجية

في معظم المستعمرات البريطانية في أفريقيا وآسيا والجزر الباسيفيكية، وتولد كمّ كبير من المعلومات والبيانات التي تمّ جمعها في البداية من قبل رجال دين ومستكشفين هُواة، لكن بعدها أصبح من يقومون بهذه الدراسات متخصصين مدربين على القيام بهذه الأعمال الأكاديمية مع الاستفادة القصوى منها في الإدارة الاستعمارية. أما الفرنسيون فطوّروا أقساماً في الجيش والإدارة الاستعمارية للقيام بالدراسات الاجتماعية. وظهرت هذه الجهود بشكل واضح وبارز في الجزائر في ما يتعلق بالعالم العربي والإسلامي.

١ ـ دراسة الغرب للتنظيم الاجتماعي السياسي للعالمين العربي والإسلامي

تطوّرت انطلاقاً من هذه الجهود نظريات عديدة، لعل من أبرزها في ما يتعلق بالتنظيم الاجتماعي السياسي ما سماه عالم الأنثروبولوجيا البريطاني إيفانز بريتشارد بالاعتماد أولاً على دراساته في جنوب السودان وبعدها في دراساته عن المقاومة السنوسية، ما عرف بالنظرية «الانقسامية» القائلة إن المجتمعات القبلية التي تقوم العضوية فيها على أساس القرابة، هي مجتمعات عاجزة عن بلورة مفهوم دولة بالمعنى الحديث. وهي غير قادرة على توحيد السكان انطلاقاً من معايير اجتماعية تتجاوز القرابة، مثل المواطنة، وإنما على العكس من ذلك كلما ازداد عدد السكان فيها وابتعدت نسبة القرابة، أسست فخوذاً وعشائر مستقلة في حالات السلم تكون في نزاع بعضها مع بعض، ولا يوحّدها سوى الشعور بخطر خارجي، ويكون اتحادها موقتاً. وهي، أي هذه المجتمعات، تجسد مقولة «أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن

عمي على الغريب». وهكذا بدأت الإدارات الاستعمارية تعمل على مبدأ «فرّق تَسُد»، وعلى أساس تعميق «نزاع الأخ مع ابن عمه»!

طوّر الفرنسيون نظريات بخصوص القبائل والدولة المركزية، وبالذات في الجزائر وجبال الأطلسي في المغرب. وقدموا مصطلحات من أمثال «بلاد المخزن»، أي المناطق التي تسيطر عليها الدولة، وغالباً ما تكون في المدن الكبرى حيث الحياة الحضرية، وإمكانية نشر المعرفة الفقهية، وإمكانية تحصيل الزكاة والضرائب. وفي المقابل في الأطراف والأماكن البعيدة النائية تكون «بلاد السيبة» والبلاد السائبة التي تكون سلطة السلطان أو أمير المؤمنين، رمزية شكلية، والقائم فعلاً إنما هو أعراف وتقاليد القبائل وسيطرتهم. وهي مناطق ينتشر فيها دين شعبي باسم الصوفية والأولياء والصلحاء وزيارة قبورهم، وغالباً ما يسود فيهم الجهل والأمية، وتقلّ فيهم الدراية بالفقه، ويعيشون حياة كفاف اقتصادي. وبناء على ذلك قسم الفرنسيون المغرب إلى المغرب المعطاء، والآخر الفقير. وهكذا سعوا في إثارة مناطق القبائل لصالحهم، وكان من نتائج مثل هذه الدراسات والتقديرات ما عرف بالبربري.

قدمت إلينا هذه المدارس البحثية العديد من الدراسات التاريخية والتحقيقات العلمية عن الأقطار، لكنها كانت ملونة بالمصالح الاستعمارية أو من أجل استخدامها لمصالحها، ما جعلها أيام الاستعمار مكان اهتمام ودعم السلطات الاستعمارية، لكن بعد زوال تلك الحقبة أصبحت موضع استنكار ونقد.

لكن إجمالاً، وبغضّ النظر عن أسباب التأسيس والنشأة، كانت المجتمعات الغربية، منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن

العشرين، كما أوضحنا في بداية هذه المعالجة المختصرة، تعمل على تطوير علم الاجتماع الحديث بنظرياته ومفاهيمه ومناهجه ومدارسه المختلفة. وساهمت هذه الجهود في دراسة هذه المجتمعات وفهمها وسبر أغوارها، ومكّنتها من خوض غمار العديد من التحولات والتغيرات والقيام بالعديد من المراجعات النقدية الثقافية لمسارها. وأدى هذا إلى الاهتمام بها كعلوم وتخصصات أكاديمية حديثة في أرجاء العالم كلها، ومنها الدول العربية والإسلامية التي عملت على تأسيس أقسام علمية تختص بعلم الاجتماع في جامعاتها منذ بداية النصف الأول من القرن العشرين، كما حدث في مصر، وانطلاقاً من الستينيات في معظم الجامعات العربية الأخرى. وبطبيعة الحال وفدت هذه التخصصات بوصفها نتاجاً للفكر العلمي الغربي، وتم استيرادها جاهزة بكل ما قدمته في مواطنها. والصحيح أن الاهتمام بالمدارس اختلف من جامعة إلى أخرى، بحسب الجهة التي تم استيراد هذه العلوم منها. وكان قصب السبق للمدرسة «الدوركهايمية» الفرنسية، لأن البعثات الأولى انطلقت من مصر وتركيا إلى فرنسا، وعاد الرواد المسلمون الأوائل إلى أوطانهم، وأسسوا أقسام الاجتماع تقليداً لما درسوا وعرفوا في فرنسا. لكن بعد عقود قليلة بدأت تظهر آثار المدرسة البريطانية والدراسات الميدانية. وفي السبعينيات، وبسبب ازدياد أعداد المبتعثين للدراسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، كان تأثير المدرسة الأمريكية أوضح وأبرز. وكانت الفترة نفسها، فترة الحرب الباردة، قد شجعت أيضاً على ظهور آثار للمدرسة الماركسية سواء عن طريق الماركسية الغربية الأوروبية أم بسبب التحاق بعض الطلاب بدول المعسكر الشرقي.

على الرغم من استحداث هذه الأقسام، وقيام بعضها ببرامج

للدراسات العليا، إلا أن عملية تدجين واستزراع هذه العلوم لم تثمر قيام اهتمامات نظرية ومناهجية جادة بحيث تشكّل إضافات يمكن أن تنسب إلى هذا الجزء من العالم، باستثناء بعض الإسهامات اليسارية في مجال التنمية. وقام بها علماء شبه أجانب (سمير أمين) كتبوا بالفرنسية، أو بلغات غير عربية أساساً من أمثال أنور عبد الملك وغيره، وأغلبيتهم كانت تعمل في مراكز أبحاث غربية وخارج الوطن العربي! نقلت كتب ومناهج ومدارس علم الاجتماع في مجملها كما هي دونما أي إضافات جادة تقدم إنجازات نظرية أو نقدية من تجاربنا وواقعنا الاجتماعي والثقافي. والمطلع على الكتب الجامعية قد يُدهش لغلبة الترجمات والاستشهادات التي تقدم التجارب الغربية بدلاً من تقديم أمثلة عن العالم العربي أو الإسلامي.

بطبيعة الحال لا نرغب في استعجال القارئ الكريم بالقول إن العلوم الاجتماعية لم تهتم بدراسة المجتمعات والثقافة العربية أو المسلمة، بل ربما كان العكس من ذلك هو الصحيح، وبالذات في العقود الثلاثة الماضية، إذ أخذت الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية عن المجتمعات العربية بالتراكم. وكثير منها تميّز بمستويات عالية من الطرح، بحيث أصبح يشكّل رافداً أساسياً في صلب هذه العلوم، لكن أغلبية هذه الدراسات وهذا الجدل العلمي إنما هي نتاج أكاديميات غربية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وبعض الدول الأوروبية، بل مع زيادة الأحداث السياسية والاقتصادية في بلداننا أصبحت الدراسات والكتب الصادرة عنا تزداد بشكل غير مسبوق. وللأسف الشديد ـ وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات والأبحاث والمطبوعات وفاعليتها ـ فإن إسهامات الأقسام

والمدارس الاجتماعية العربية تكاد تكون غائبة، وإن وجدت فهي هزيلة لا يمكن في الأغلب الالتفات إليها لضعف مستواها، ولعدم جِدّية تعاطيها مع ما تقدمه من قضايا أو إشكالات.

على الرغم من أن بعض الدارسين الغربيين كانوا يشتكون من ندرة وجدّية الدراسات الاجتماعية للعالم الإسلامي والعربي في بداية الثمانينيات، إلا أن الوضع الآن مختلف جداً، وبالذات في الدراسات الأنثروبولوجية المتخصصة في أمور الإسلام وقضاياه المحورية! بل إننا نشهد سيلاً من الدراسات، ما اقتضى قيام جهود عظيمة في النقد والمراجعة وزيادة مقدار التنظير في هذه المجالات، وسنضرب أمثلة على ذلك بشكل موجز.

مع أنه كان من أبرز إنجازات علم الاجتماع الغربي أطروحة ماكس فيبر حول الأخلاق البروتستانتية وظهور الرأسمالية، كما أوضحنا، فإننا لا نجد صدى عالياً في الدراسات الأكاديمية العربية لهذه الأطروحات في ما يخص العالم الإسلامي، بل نجد جدلاً وأطروحات نقدية واسعة في كتابات غربية من مستوى رفيع. فهذا الباحث المستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون يتناول الموضوع في دراستين إحداهما عن الإسلام والرأسمالية، وحاول نقد أطروحة فيبر اعتماداً على دراسات تاريخية اجتماعية ظهرت في الاستشراق الأوروبي، وفي موضع آخر فنّد الاعتراضات الماركسية ضد الإسلام في كتابه **الماركسية والعالم الإسلامي**. ونجد عند براين تيرنر، وبالذات في كتابه **فيبر والإسلام** مناقشات مطوّلة للأطروحة الفيبرية.

إذا ما أردنا أن نُطالع على المستوى الميداني دراسات تنظّر عن العالم العربي في موضوع الأسرة والاختيار للزواج مثلاً،

وجدنا أنفسنا أمام عدد محدود وغير جدلي أو نظري في الأدبيات العربية. دعنا مثلاً نأخذ جزئية مثل اختيار وتفضيل الزواج من ابنة العم، والتي طُرحت انطلاقاً من تصوّرات نظرية عديدة منها أطروحة المجتمع البطريركي والحفاظ على الثروة، بل تقسيم المجتمعات الإسلامية في عملية التفضيل هذه مقارنة بمجتمعات غير إسلامية، عندها نجد أنفسنا أمام دراسات وجدل متشعب يسعى إلى فهم هذا الموضوع المهم وحتى لو أخذنا موضوعاً هامشياً مثل مسألة الرضاعة والقرابة عن طريقها لوجدنا أن هناك دراسات ـ على الرغم من قلّتها ـ غاية في العمق والمطارحات الأكاديمية والمقارنة بما عليه الحال داخل تنوعات المجتمعات الإسلامية وخارجها!

ظهرت في الآونة الأخيرة دراسات اهتمت بإسلامية المجتمعات الإسلامية، والأسس التي تقوم عليها، ما مكّن أصحابها أن يتجاوزوا مجرد الاعتماد على بيانات ميدانية، ليقدّموا تأملات وتصوّرات أعمق في ما يخص تقيّد وفهم واستيعاب المجتمع والثقافة الإسلام في المجتمع. من هذه الدراسات ما اهتم بوصايا الشرع الكريم وتطبيقه في المحاكم والحياة العامة. وأوضحت هذه الدراسات المدى الذي يمكن أن تُسهم به مثل هذه التوجّهات من خصوبة فكرية، وتعميق لما يمكن أن تقدّمه علوم الاجتماع من إسهامات على الصعيد العام. ولعل الدراسات التي قام بها غيلنر وغيرتس وتلاميذهما في هذا الإطار معروفة شائعة للعاملين في مجال العلوم الاجتماعية.

أدّت الأحداث السياسية المتأخرة إلى ظهور سيل من الدراسات الاجتماعية التي حاول أصحابها دراسة ما عرف بالحركات الإسلامية الإحيائية والإسلام السياسي وأعمال العنف.

والصحيح أن من هذه الدراسات دراسات كثيرة مغرضة ذات توجهات سياسية متحيزة تكمن خطورتها في أساليبها ووسائلها «العلمية» التي تُمكّن من تعبئة الرأي العام الغربي ضدنا، وكذلك قدرتها على تعرية العديد من نقاط الضعف في أسلوب وطريقة تقديمنا لأنفسنا وقضايانا. ويبقى بعض هذه الدراسات ذا مستوى رفيع يقدم نماذج للدراسات العلمية في دراسات ظواهر كان من الأولى أن يقوم بها باحثون عرب لأكاديميات عربية. إن دراسة أداء خطباء المساجد، ودراسة أساليبهم وتأثيرهم، بل دراسة الخطابات السياسية ورمزية رسائلهم، وتأثيرها في جماهير المسلمين باستخدام أحدث النظريات والمناهج العلمية أمور تستحق أن نقف عندها لنُدرك أهمية هذه العلوم ونجاعتها وفاعليتها، ومن ثم حاجة مجتمعاتنا لحماية نفسها بتطويرها والأخذ بها!

تضافرت في الآونة الأخيرة جهود «علمية» يقوم بها علماء غربيون لدراسة ركائز العلم الإسلامي، من خلال تصوّرات معتنقي الإسلام، لفهمه واستيعابه، ومن ثم ربما لتجاوزه. فما نشهده من زخم في الدراسات الفقهية والتاريخية والقانونية في العقد الأخير يشكل مؤشراً مهماً سنذكر بشيء من الأمثلة لاحقاً. وكذلك عودة تأكيد الدراسات القرآنية ودراسة الحديث وعلم الكلام باستخدام المناهج والنظريات الجديدة، وليس مجرد الاعتماد على أساليب الاستشراق التقليدية الفيلولوجية، قد يكون كلها مقدمة لأفكار ضرورة إعادة النظر في المناهج الدراسية في النظام التعليمي العام في الدول الإسلامية، أو ربما شكل الأطر التي سيتشكل في سياقها الشرق الأوسط الكبير وعولمة الإسلام وثقافاته في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، فكما

هو معروف، فإن الأمم التي تأخذ بالعلم منهجاً، وبأساليبه ومناهجه وَسَائلَ، وبجمع المعلومات الموثقة أسلوباً، هي التي تطّلع باستمرار على مكامن القوة والضعف عند خصومها الحقيقيين أو المزعومين. من ثمّ تصبح الحاجة ملحّة وملحّة جداً الى وقوف ثلة من العلماء والمفكرين المسلمين والعرب لمعرفة حقيقة ما يجري، والمساهمة بشكل نقدي وجادّ في تشكيله بما يحقق مصالحنا، أو ـ على الأقل ـ يُسهم في معرفتنا المبكرة لأخذ الحيطة والاستعداد للمواجهة، بدلاً من رفض ما يجري، أو مقاومته أو تعمّد جهل ما يجري على الساحة الفكرية الدولية. ولسنا بحاجة إلى تأكيد أن أبحاث هؤلاء العلماء والمفكرين، على الرغم من تناقضاتها وتفرعاتها واختلافها، تشكّل المعين الأساس في تشكيل الأطر السياسية والاستراتيجية التي تستخدمها القوى الغربية في طريقة تعاملها معنا، والسيطرة علينا. ولنا قدوة في العديد من بلدان العالم التي عرفت قيمة هذه العلوم فأفادت منها دفاعاً عن مصالحها، وتطويراً لمجتمعاتها.

٢ ـ أسلمة العلوم الاجتماعية وتأصيلها

إن استخدامات العلوم الاجتماعية الأكاديمية الحديثة في الجامعات العربية غلب عليها ـ كما أوضحنا ـ التقليد والتبعية والاجترار، لكن، وعلى الرغم من ذلك، توسّعت رقعة هذه الدراسات والأقسام وأعداد الطلاب الدارسين فيها في معظم بلدان العالم الإسلامي. والدراسات الصادرة عن المراكز الغربية غلبت عليها اهتمامات خارجية، وليس اهتمامات أبناء العالم الإسلامي. واستدعت هذه الظروف والأوضاع ظهور أحداث تنادي بوجود علوم اجتماعية تعبّر عن احتياجات العالم الإسلامي

وتصوّرات أبنائه، علّها تقدم دراسات وتحليلات أعمق وأقرب إلى واقع هذا العالم. وتبلورت هذه الرؤى والتصوّرات انطلاقاً من فكرة تمحورت حول ضرورة استقلال هذه المعالجة المطلوبة انطلاقاً من معتقدات المجتمعات المسلمة وقيَمِها.

لعل أول من بلور هذه التصورات العالِم إسماعيل الفاروقي الذي حددها بأن أسلمة المعرفة إجمالاً هي «إعادة صياغة المعرفة على أساس علاقة الإسلام بها؛ أي إعادة تحديد المعلومات وترتيبها، وإعادة النظر في استنتاجات هذه المعلومات وترابطها، وإعادة تقويم النتائج، وإعادة تصور الأهداف، وأن يتم ذلك كله بطريقة تمكّن من إغناء وخدمة قضية الإسلام». وحدّد الفاروقي أن تحقيق ذلك يقوم على أساس:

ـ فهم واستيعاب العلوم الحديثة، والدربة على حسن استخدامها ونقدها.

ـ فهم واستيعاب إسهامات التراث المنطلق من فهم المسلمين للكتاب والسنة تاريخياً، والعمل على الإضافة إليه بحسب ما طرأ من ظروف ومعطيات.

ـ السعي للابتكار من خلال العمل لإيجاد تركيبة نظرية تحليلية تجمع بين معطيات التراث الإسلامي ونتائج العلوم العصرية (الاجتماعية)، بما يكفل تحيق غايات الإسلام العليا ومقاصده.

سعى عدد كبير من المفكرين الإسلاميين المعاصرين لتطوير أفكار الفاروقي.

ظهر تيار ينطلق من أفكاره، لكنه يروم القيام «بالتأصيل